التغير الاجتماعي وأثره في قيم العمل

أ.يونسي عيسى
جامعة الجلفة

تقديم:

من بين المتغيرات المتعاقبة عبر الزمن والتي أثرت بشكل واضح على جميع النظم الاجتماعية والقيم الثقافية والاجتماعية في جل المجتمعات البشرية تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية وعمليات التنمية المباشرة والغير مباشرة في شتى القطاعات، يمكننا أن نقول أن المجتمعات عبر الأزمنة والعصور عرفت أنواعا وأنماطا من السلوكات، فبدأت بحياة بدائية بسيطة تعتمد على العلاقات المباشرة والأولية ولا وجود للحراك الاجتماعي ، عكس المجتمعات المتقدمة التي تعرف تغيرا اجتماعيا على جميع الأصعدة والمجالات، حيث تلعب الثورة التكنولوجية والثقافية دورا حاسما وأساسيا في عملية التحول والتطور والنمو الاجتماعي بشتى مظاهره، وفي الحقيقة من الصعب ملاحقة كل عوامل التغير الاجتماعي المتعددة في جوانب كثيرة سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او ثقافية أو تعليمية أو سياسية خاصة في العصر الحالي الذي أصبح عصرا مفتوح بلا حدود؛ ومن هنا نبدأ أولا بتوضيح التغير الاجتماعي كمفهوم ثم

علاقته بالقيم وكيف يؤثر فيها خاصة قيم العمل ،لما لها من أهمية كبيرة في حياة الأفراد والمجتمعات على حد سواء وتوجهات سلوكاتهم اتجاه كل الأنظمة والعمليات الاجتماعية الواقعة في المجتمع لأنه وببساطة توجد أسس قوية تؤكد بأن التغير في القيم يمثل ويعتبر المفتاح الرئيسي والأساسي لفهم عملية التغير الاجتماعي حيث تلعب القيم دورا أساسيا وبارزا في تقنين المؤسسات والممارسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وأن التغيرات في القيم قد يكون لها نتائج هامة تخص شرعية النسق الاجتماعي.

ومن خلال ما تقدم تتبادر إلينا مجموعة من التساؤلات محور الموضوع هي: إلى أي مدى يمكن لقيم العمل أن تتغير في ظل التحولات العميقة لأي مجتمع ؟

هل هناك علاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والنسق القيمي لأي مجتمع ؟

هل فعلا يؤثر التغير الاجتماعي في قيم العمل لدى الأفراد ؟

التغير الاجتماعي :

نبدأ أولا بكلمة التغير والتي تشير الى الاختلافات التي تحدث في أي شئ والتي يمكن ملاحظتها خلال فترة من الزمن[1]، والتغير الاجتماعي يعبر عن أوضاع طرأت على البناء الاجتماعي والنظم والعادات

الاجتماعية ، وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع جديد لضبط السلوك ، أو كنتائج للتغير.[2]

وبطبيعة الحال وبدون شك أن للتغير أثار وانعكاسات واضحة على الحياة الاجتماعية وغير المحدودة، فآثاره تشمل كل نشاطات الحياة الاجتماعية وما تنطوي عليه من علاقات ومؤسسات وروابط من الناحية البنائية وكذا الوظيفية، فنلمس التغير على كل الأنظمة كتغير النظام التعليمي والاقتصادي والقيمي و... الخ، وهذه الآثار تمتد إلى الأسرة، والنظام الإداري والقيم والاتجاهات وذلك لأن النظم والظواهر والعمليات والعلاقات الاجتماعية متماسكة ومترابطة ومتداخلة في بنائها التركيبي والوظيفي، فإذا أصاب التغير عنصرا واحدا او جانبا من جوانب الحياة الاجتماعية لابد وان تنعكس على باقي العناصر والجوانب الأخرى.

ويرى جونسون أن التغير الاجتماعي ما هو إلا تغير في بناء النظام الاجتماعي من حالة كان فيه ثابتا نسبيا ، كما أن هذه التغيرات البنائية ناتجة في الأساس عن تغييرات وظيفية في البناء الاجتماعي وصولا إلى بناء أكثر كفاءة وأكثر مقدرة على أداء الإنجازات.[3]

والتغير الاجتماعي يأخذ عدة مفاهيم منها الحراك والنمو والتطور والتقدم والتحول.

التحول الاجتماعي :يعتبر سمة أساسية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية ، وهو في الحقيقة شكل من أشكال التغير الاجتماعي المقصود، يتميز بالفجائية والسرعة والشمول بحيث يصيب كافة النظم والظواهر الاجتماعية في المجتمع ، إذ يشمل هذا التحول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويهدف هذا التحول إلى تغير عميق في القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والمعايير والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأفراد المجتمع .

التقدم الاجتماعي: يقصد بهذا المفهوم أن المجتمع يشهد نوعا من التغير نحو الأفضل في فترة زمنية محددة، ويظهر هذا التغير في شتى المجالات الحياتية أي شاملا فيشمل جميع الأجزاء وبالتالي فهو تقدم كلي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية أو يكون جزئيا فلا يصيب إلا بعض العناصر أو الطبقات الاجتماعية اي أنه تغير نسبي يشمل بعض الأجزاء فقط.

التطور الاجتماعي: التغير الاجتماعي هو تحول في العلاقات الاجتماعية والأبنية الاجتماعية وكذا الوظائف، بدون تحديد اتجاه معين أما التطور فيعني التحول أو التعديل في العلاقات الاجتماعية في اتجاه معين ويقترن بالاطراد في تخصص العلاقة بين عامل الزمن وبين نشأة الأشياء وتنوعها واختلافها.[4]

التغير الاجتماعي والثقافي: لا يمكن لنا بأي حال من الأحوال أن نتكلم عن التغير الاجتماعي وعلاقته بالقيم دون المرور على التغير الثقافي، لأنه وببساطة تامة تعتبر القيم جزء قوي وبالغ الأهمية في تكوين ثقافة أي مجتمع من المجتمعات، فالتغير الاجتماعي يتضمن تغيرا في بناء المجتمع ووظائفه، والتغير الثقافي يشمل كل أنواع التغير من نظم المجتمع (بناء ووظيفة)، وكذلك التغيرات التي تحدث في العلوم والتكنولوجيا وباقي المعارف فبالتالي يعتبر التغير الثقافي أشمل وأوسع من التغير الاجتماعي لأننا نرى أن بعض الباحثين يرون أن التغير الاجتماعي هو تغير ثقافي باعتبار دائما أن التغير الاجتماعي دافعه التغير الثقافي؛ فالتغير الثقافي يعني التغير في العناصر الثقافية المادية واللامادية ، مثل المبتكرات والمخترعات المختلفة أو إضافة كلمات جديدة للغة أو تعديل لنظرية أو أسلوب أو طريقة للتدريس أو الإنتاج أو قيم جديدة أو اتجاهات أو عناصر فنية جديدة أو معايير اجتماعية.[5]

كما أنه من الصعب جدا الفصل بين المصطلحين والمفهومين لتداخلهما وكذلك لكون انتشار عناصر الثقافة المادية يكون أسرع من عناصر الثقافة اللامادية حيث نتائج الأولى عادة ما تكون أسرع ، فالتلفزيون والكمبيوتر والهاتف النقال يكون له انتشار واسع في ظرف زمني قصير مقارنة بأسلوب جديد أو نظام تعليمي أو حتى قيم ومعايير ذات أبعاد

تنموية في مجال ما، مثل قيم الوطنية وقيم العمل من حب واهتمام وإتقان وتفاني في العمل وزيادة الإنتاج والاستهلاك المحلي (المنتوج الوطني).

كما نجد أن العناصر الثقافية قد لا تتغير بنفس السرعة وذلك حتى في المجتمع الواحد مثلا بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية مما قد يؤدي إلى ما يسمى بالتخلف الثقافي حسب اجبرن.

ولأنه ببساطة يعتبر التغير في العادات والتقاليد وكذا القيم التي اكتسبها الفرد ومنذ تنشئته الاجتماعية، أي في مراحله الأولى بين أفراد العائلة الكبيرة والقرية أو المجتمع المحلي أصبحت جزءا أساسيا مهما في شخصيته وبالتالي يكون التغير فيها أمرا صعبا ان لم نقل أمرا مستحيلا وكذلك القيم المرتبطة بالتماسك الأسري ومعتقدات الجماعة ومقدساتها، وكذلك النظام الاقتصادي في أي مجتمع فالنظام الاشتراكي مثلا يقتل روح الإبداع وقيم العمل الايجابية وتحل محله قيم التواكل وعدم الانضباط وقلة التفاني وغيرها وبالتالي يؤثر على الإنتاج والإنتاجية والاقتصاد عموما.

القـــــيم:

من خلال ما سيتم عرضه حول تحديد مفهوم القيم يتضح أن هناك اختلافات بين هذه التعاريف ولكنها ليست كثيرة فعلى الرغم من تعدد وجهات النظر حول مفهوم القيم فإنه من الملاحظ أن الاختلافات ترجع

الى اختلاف الصياغة او تصور الباحث او العالم لهذا المفهوم نفسه وذلك لأن كل تعريف من هذه التعريفات ينتهي بإصدار حكم او مجموعة أحكام على بيئته الاجتماعية والاقتصادية والمادية في بعض جوانبها تقويم الفرد وتقديره له، وهذا كله نتيجة تداخل مجالين: الأول مجال الممارسة اليومية حيث تشارك في صوغها شؤون الحياة المعقدة وروافدها من وسائل الاعلام والمؤسسات الدينية وقواعد العمل اليومي، أما المجال الثاني فهو مجال الدراسة حيث تتناولها الفلسفة والعلوم الاجتماعية على نحو يفصل البحث في طبيعتها وأنماطها ومصادرها.

ويقول حسن الساعاتي في هذا الصدد أن القيم من منظور تحليلي تفسيري مفاهيم عاطفية قائمة على أسس نفسية اجتماعية مكتسبة من التراث الاجتماعي المختزن من خبرات الماضي في زمان ومكان معينين ومن الثقافة السائدة في الحاضر عن طريق التنشئة الاجتماعية في مجموعات الأسرة وشلة الأقران وزمرة الرفاق وفي الجماعات الريفية والحضرية وفي المدينة وفي المدرسة وفي النادي وفي المؤسسات الإنتاجية والهيئات الرسمية الخاصة، وهكذا تصبح القيم أفكارا اعتقادية قوية متعلقة بفائدة أشياء معينة في الحياة الاجتماعية.[6]

تعريف محمد محمد الزلباني: القيمة الاجتماعية هي كل ما يستثير في مجتمع إنساني اهتماما عاما، سواء كانت القيمة متمثلة في موضوع

حسي ملموس أو في صفة معنوية مستحبة، ومن شأن القيم الاجتماعية أن تسد حاجة اجتماعية حيوية، أو ترضي اتجاهات نفسية عامة في عدد كبير من الأفراد، والشعور نحو القيمة والاهتمام بها يتصف بالديمومة والاستمرار النسبي، ويتمثل هذا الاهتمام في وجود قواعد سلوكية، تبين كيفية التعبير عن أهمية القيم، مع وجود جزاءات (مثوبات وعقوبات) الأولى لمن يحترم القيم والثانية لمن ينتهكها، ووجود رموز يتم بها التعبير عن احترام هذه القيم أو اكتسابها.[7]

ويعطينا محمد ابراهيم كاظم صاحب الدراسات الرائدة في مجال القيم تعريفا شاملا للقيم يتضمن أنواعها بحيث هي مقياس أو مستوى أو معيار نستهدفه في سلوكنا ونسلم بأنه مرغوب فيه أو غير مرغوب عنه ، وبناء على هذا التعريف وضع تصنيفا للقيم يتكون من تسع مجموعات هي :

. القيم الأخلاقية . القيم الاجتماعية . القيم الدينية . القيم الجسمانية . القيم الترويحية . القيم العملية . القيم المعرفية . القيم المتنوعة . قيم الأمن

وتعتبر القيم في رأيه تعبير صريح من خلال الألفاظ والعبارات أو ضمنيا كما تتكشف بشكل مباشر فيما يصدر عن الفرد من سلوك.

إذن فقيم العمل سواء أكانت القيمة الاجتماعية للعمل أو القيمة الاقتصادية للعمل أو قيمة الأفضلية في العمل أو قيمة الفخر بالعمل أو

قيمة الترقي في العمل كلها قيم سواء كانت ملموسة أو معنوية تسد حاجات اجتماعية للأفراد في مجالات عديدة.

ويعرف بارسونز القيمة في كتابه النسق الاجتماعي بأنها عنصر في نسق رمزي مشترك يعتبر معيارا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف، فكأنما القيم هنا تمثل معايير عامة وأساسية يشارك فيها أعضاء المجتمع وتساهم في تحقيق التكامل وتنظيم أنشطة الأعضاء.[8]

وبما أننا بصدد موضوع قيم العمل فيجب أن نتطرق إلى مفهوم العمل، والذي أصبح موضوعا حيويا لدراسات كثيرة ومختلفة في مجالات علم النفس وعلم الاجتماع، وغيرها من العلوم الأخرى، ومن بين أول من اشتغل ودرس موضوع قيم العمل هو العالم الأمريكي (سوبر) وقد توصل فيما بعد إلى بنائه لمقياسه المشهور عن قيم العمل وكذلك بالنسبة للعالم (كاثريل) الذي تناول أفكار عن الرضا في العمل، والعمل هو النشاط الموجه لتحويل القوى الطبيعية والبسيطة منها.[9]

وهذا من أجل تلبية حاجات الإنسان والعمل عند ماركس هو النشاط الموجه للإنسان والذي يهدف إلى السيطرة على القوى الطبيعية والاجتماعية وتحويلها لتلبية حاجات الإنسان والمجتمع ن وهذه الحاجات تتكون تدريجيا.[10]

مفهوم النسق القيمي :

يعتبر النسق القيمي في الحقيقة خاصية أو ميزة من مميزات القيم ، فهو ترجمة لترتيبها فيما بينها سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع ، فهو نموذج منظم للقيم في مجتمع أو جماعة ما وتتميز القيم الفردية فيه بالارتباط المتبادل الذي يجعلها تدعم بعضها البعض وتكون كلا متكامل ، هذا ويحدد النسق القيمي إطارا لتحديد المعايير والمثل والمعتقدات والسلوك الاجتماعي للأفراد .

وللنسق مجموعة من الوظائف لها علاقة واضحة وبارزة بالتحولات الحاصلة في أي مجتمع من المجتمعات بحيث أن أي نسق قيمي يتكون ويتشكل عبر مراحل تاريخية للإنسان وتبعا لمراحل نموه وما يصادفه من ظروف وأحداث تتحكم في تشكيله ويشمل عدة مؤشرات منها مستوى التعليم والجنس والإطار الثقافي والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ودرجة التدين و...الخ

بحيث نجد أن الأزمات الاقتصادية والأمنية تؤثر وتغير في النسق القيمي للمجتمعات ، بمعنى أي نسق قيمي يتأثر ويتغير لما يمر به المجتمع من ظروف وأحداث في مجالات مختلفة .

وهو ما نلاحظه في المجتمعات التي شهدت تغيرا في النظام الاقتصادي من النظام الاشتراكي المبني على فكرة الملكية الجماعية لوسائل

الإنتاج، والاتكال فقط على الدولة في كل صغيرة وكبيرة ، الى النظام الاقتصادي الحر أو ما يسمى اقتصاد السوق المبني على أفكار عديدة منها الفردانية والإبداع لكي تعيش وتفرض منطقك في شتى المجالات .

ويمكن أن نعطي مثال أخر يتعلق بالجانب الأمني من خلال الثورات التي حدثت في المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة من خلال تضاؤل وانكماش قيم أصيلة في المجتمعات العربية كالتكافل والتضامن وصلة الرحم ومساعدة الآخرين وحسن الضيافة والكرم كلها قيم بدأت في التضاؤل والانحصار بشكل واضح للعيان .

ويؤدي كذلك النسق القيمي إلى تحقيق توافق واندماج الفرد مع القواعد والمعايير الاجتماعية والأخلاقية الخاصة بكل مجتمع ، وهذا في حالة توازنه وفقا للخصائص المعرفية والوجدانية والسلوكية لكل مرحلة عمرية لأنها ببساطة تتميز بنسق قيمي خاص ، عبر مراحل الحياة الاجتماعية.

ونظرا لكون النسق القيمي نموذج متكامل من التصورات والمفاهيم من جهة ومن جهة أخرى التزام الأفراد بالقيم السائدة أو الغالبة في المجتمع الواحد ، فبالضرورة يصبح هنالك نوع من التشابه الأخلاقي بين أعضاء المجتمع ويحدد في نفس الوقت من الجانب الأخر المشكلات الاجتماعية لأن المشكلة لا يصبح لها كيان مستقل من دون تعريفها عن طريق القيم

بعض الاتجاهات المفسرة لظاهرة القيم الاجتماعية:

في هذا الصدد نقوم باستعراض أفكار بعض علماء الاجتماع الذين تطرقوا للقيم الاجتماعية وعلاقتها بالتغير الاجتماعي.

-دوركايم:

كما هو معروف يرى دوركايم بأن المجتمع كائن حيوي معقد مكون من عدة أنظمة وأنساق متخصصة متكاملة فيما بينها، تتم داخلها مجموعة من عمليات التمايز وإعادة التكامل، ضف إلى ذلك أن دوركايم ركز بشكل كبير على مشكلة القيم الأخلاقية أي الجوانب المعيارية للحياة الاجتماعية ومسؤوليتها في بناء مجتمعات تقوم على أساس التساند والتكامل العضوي.

وفي كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي" تطرق دوركايم لدراسة التغيرات التي تحدث في المجتمع نتيجة التكنولوجيا وكيف يؤثر ذلك في نسق القيم والتوقعات المشتركة وطبيعة النظام الأخلاقي وأطلق دوركايم على ذلك إسم التضامن العضوي في مقابل التضامن الآلي.

ومما سبق يمكن أن نقول أن دوركايم يقر بدور القيم داخل نظم وأنساق المجتمع ، باعتبار أنها آليات و ميكانزمات للتضامن العضوي الاجتماعي في المجتمع الحديث حيث نجد تقسيم العمل.

ويعتبر اهتمام دوركايم بظاهرة تقسيم العمل في المجتمع الحديث ، دليل واضح على توجهه في نظرته الى طبيعة الحياة الاجتماعية ، لأنه يعتبر تقسيم العمل قانونا أخلاقيا في النظام التربوي وقانونا من قوانين الطبيعة، في المجتمعات الحديثة المبنية على التخصص وتقسيم العمل ، ونجدها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن خلال هذا أصبح لكل فرد وظيفة واضحة المعالم محددة الأطر وبها تحدد المكانة الاجتماعية .

ويرى دوركايم أن المجتمع يتكون من جماعات مهنية ، يشغلون مهنة واحدة ،وكذا لهم دور يؤدنه في الحياة الاجتماعية وهذه الأدوار تتغير وفقا للتغيرات المجتمعية في داخل البناء الاقتصادي والاجتماعي ، حتى يمكن أن يحقق المجتمع قدرا من التوازن والانسجام تجاه التحولات والتغيرات الحاصلة .

كارل ماركس :

عندما يتطرق ماركس لعملية التنمية والتحديث والتطوير يؤكد على القوى الخلاقة التي تنطوي عليها الطبيعة الإنسانية وكذلك على الدور الذي تلعبه هذه القوى الإنسانية في إحداث عملية التغير الاجتماعي.

ويعتقد ماركس أن التغيرات الحاصلة في إنتاج التكنولوجيا مع تغيراتها الملازمة في مجال العلاقات الطبقية، تحدد المتغيرات في العناصر

الأخرى في المجتمع، ويؤكد ماركس على أن التغير يبدأ بصراع جماعات المصلحة بالرغم من أن قوة الصفوة الحالية تقاوم التغير بمفهومه القيمي، والناس يقبلون بدء التغير عندما يصبحون واعين بأن مصالحهم الخاصة قد استغلت من بناء النظام الاجتماعي نفسه، ويخلص ماركس إلى أن عملية تغير القيم تعد عملية ضرورية حتى يتمكن النظام الاجتماعي في إعادة تشكيل بنائه على نحو يتوافق مع الاقتصاد المتغير وأسلوب الإنتاج الجديد.

وفي هذه الزاوية بالضبط يمكن أن نسقط هذه الخلاصة على موضوعنا الذي هو بين أيدينا، حيث أن قيم العمل دائما تتأثر بالنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة وهو ما نلاحظه في مجتمعنا الجزائري من أن قيمة العمل لا تعتبر ذات أولوية عند الشباب وهذا راجع لسياسة الدولة الغير مشجعة للعمل الحر والابتداع والتفتح على النماذج الناجحة خارجيا، وهي في الحقيقة تركة للنظام الاشتراكي سابقا.

ومن هذا كله نصل إلى أن القيم عند ماركس، شأنها شأن كل مظاهر الايدولوجيا، مجرد انعكاس بعيد لأسلوب الإنتاج الذي يتشعب إلى قوى إنتاجية وعلاقات إنتاج، وهذا يعني أن القيم مثلها في ذلك مثل كل ألوان الفكر تعبر بحق عن المادة ومظهر انعكاس لها.

إن عملية التنمية والتطوير عند ماركس هي نتاج لتظافر العوامل المادية مثل مستوى التطور التكنولوجي والبناء الطبقي والعلاقات بين الجماعات التي تتعاون في إنتاج السلع الاقتصادية، وكلها متغيرات مستقلة تحدث تغيرات في الدافعية والاتجاهات، ذلك لأن هذه التغيرات المادية تستتبع بالضرورة أن يغير الناس من أساليب تفكيرهم، الأمر الذي يعني بالضرورة انبثاق صورة جديدة للوعي الاجتماعي وحدوث تغيرات في القيم.

- إبن خلدون:

يعتبر "بن خلدون" من المفكرين الذين تركوا بصمات واضحة في دراسة القيم، ومن بين أهم ما توصل إليه الفكر الانساني في ميدان القيم، سواء في الماضي أو الحاضر يجدر بنا الاطلاع عليها ودراستها وتحليلها لما تشمله من نقاط وأفكار أساسية وهامة في عناصر القيم.

ونبدأ من مقولة بن خلدون: "اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي و الاقتناء والقصد والتحصيل، فلابد في الرزق من سعي وعمل، ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه"[11]، وكذلك يقول "إن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية".[12]

ويؤكد هذا بالمقولة الآتية: "إن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال البشرية"، ومن هنا يؤكد بن خلدون بوضوح كبير قيمة

بالغة للعمل الإنساني، وعلى أن ما يكسبه من مال وما يصنعه من سلع ومنتجات ويقوم به من خدمات في الأصل راجع لقيمة العمل البشري، بحيث ربط أهمية الأشياء من سلع وخدمات ومال وإنتاج بقيمة العمل الذي هو في حقيقة الأمر عمل بشري.

ومن هنا يتضح جليا أن القيمة عند ابن خلدون تنطلق من قيمة العمل في حد ذاته بمعنى أنه لولا تدخل الإنسان في جميع المجالات بعمله، سواء الذهني أو العضلي أو أي تدخل آخر.

إذن يمكننا القول أن بن خلدون اكتشف دور العمل كمنشئ للقيمة، للمرة الأولى في تاريخ الفكر الاقتصادي والاجتماعي إذ أعلن قبل كارل ماركس بقرون عن هذا الدور قائلا: " اعلم أن ما يفيده الإنسان ويقتنيه من الحمولات إن كان من الصنائع، فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله، وهذا القصد بالقنية اذ ليس هناك الا العمل، وليس بمقصود بنفسه للقنية، وقد يكون من الصنائع في بعضها مثل التجارة والحياكة ومعهما الخشب والغزل، ولأن العمل فيهما أكثر، فقيمته أكثر، وإن كان من غير الصنائع، فلابد من قيمته ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها، وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمة أو صغرت وقد

تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس... فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها أنما هي قيم العمل الانسانية.[13]

التغير في القيم الاجتماعية:

إن القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، كالانتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع الى التجاري الصناعي، الذي يصاحبه تغير في القيم التي ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين في النظرة الى العمل وقيمة القائمين عليه[14]، ومن خلال هذا نجد كيف أن ابن خلدون أعطى اهتماما واضحا بالقيم وخاصة قيمة العمل، لما للعمل من قيمة كبيرة من حيث أنه يوفر حماية الأفراد من التعرض لمشكلات اقتصادية في المعيشة وحتى يتحقق الأمن ويسود فيما بينهم لتحصيل المعاش في مجالات الإنتاج من زراعة وصناعة وتجارة.

ونظر بن خلدون إلى العمل باعتباره القيمة الأساسية للإنتاج، واهتم بالبحث عن قيمة العمل من الجانبين المادي والمعنوي، وارتباطها بقيم الدين والأخلاق وعلاقتها بالمكانة والهيبة المهنية التي يتمتع بها الأفراد في حياتهم المهنية، كما رفض القيم السلبية التي ارتبطت بمفهوم العمل.[15]

ويقول بن خلدون في هذا الصدد "إن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية لأن الإنسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويمونه في حالاته وأطواره من لدن نشوة إلى أشده إلى كبره والله الغني وأنتم الفقراء، ويرى بن خلدون الى قيمة العمل كمقياس للإنتاج وتحقيق الأمن والطمأنينة لضمان الحصول على ما يشبع حاجاته الضرورية من مأكل وملبس ومسكن ويرى ابن خلدون أن العمل هو الأساس في تحديد قيم الأشياء من سلع ومنتجات وهو بذلك يسبق النظريات المعاصرة التي اهتمت بابراز قيم العمل أهميته في النشاط الاقتصادي، فالعمل هو أساس القيمة و أساس الإنتاج ومكون الثروة.[16]

بعض الدراسات التي تناولت التغير الاجتماعي وعلاقته بالقيم:

ـ دراسة محمد الطاهر بوشلوش حول التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري "1967-1999":[17] دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي والتي جرت في عدة جامعات جزائرية وهي جامعة الجزائر وقسنطينة وبسكرة ووهران.

ومن خلال هذه الدراسة حاول الباحث معرفة التأثيرات والانعكاسات التي احدثتها تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية على النسق القيمي في المجتمع الجزائري من خلال عينة من الشباب الجامعي .

وتوصل إلى إن تلك التحولات كان لها الأثر الواضح والانعكاس الكبير على النسق القيمي من عدة جوانب .

ـ دراسة عبد الحكيم احمد سلام الشرجي حول اثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على انساق القيم في المجتمع اليمني دراسة مقارنة سنة 1996. [18]

وحاول الباحث الوصول الى مجموعة من الأهداف من خلال هذه الدراسة وذلك بتقديم تفسير سوسيولوجي لمدى تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على بنية المجتمع اليمني وانعكاس هذه التحولات على منظومة القيم الاجتماعية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر بعضها:

ـ إنتشار القيم المادية على حساب قيمة العمل المنتج.

ـ وتوصل إلى وجود رفض قوي لبعض الأعمال من طرف أفراد المجتمع اليمني بسبب الموروث الاجتماعي والذي لا يزال قويا حيث لم يصل التغير في النسق القيمي إلى درجات كبيرة كباقي المجتمعات العربية.

ـ دراسة حول أنساق القيم الاجتماعية وتأثرها بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بجمهورية مصر العربية:

ركز الباحث في دراسته هاته حول أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لدولة مصر في الستينات والسبعينات والتي كانت تحولات عميقة وجذرية واستعمل الباحث منهج دراسة حالة وتركزت الدراسة في القاهرة.

وتوصل الى مجموعة من النقاط :

- تراجع القيم الثقافية وذلك من خلال ارتفاع نسبة الأمية وذوي التعليم المنخفض.
- اختزال قيمة المرأة والنظر إليها كأداة متعة من حيث هي جنس فقط.
- أكدت الدراسة تراجع قيم العمل المنتج عند الأفراد من خلال نوعية المهن المفضلة بحيث ارتبطت المهن المفضلة بالجانب المادي فقط.
- ظهور قيم جديدة كشيوع القيم الاستهلاكية لدى الطبقات الوسطى والدنيا.

ونجد من خلال هذه الدراسات المختلفة الزمان والمكان والعينات ، إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المجتمعات أثرت بشكل

واضح في النسق القيمي للمجتمعات خاصة القيم المتعلقة بالعمل من خلال انحصار كبير لقيم الفخر والترقي في العمل ، وكذا القيم الاجتماعية ، وقيم العمل المنتج المنطلق من إبداعات الشباب في تخصصاتهم المهنية والعملية ، وبروز واضح للقيم الاقتصادية للعمل من خلال تفضيل العمل المريح والبسيط (أقل جهد ممكن)، وكذا تفضيل العمل ذا العائد المادي العالي بحيث أصبح هذا الأمر أو القيم من الأولويات .

وبروز قيم سلبية في العمل من خلال عدم حب العمل والاهتمام ونقص الإتقان وعدم التفاني في العمل وعدم اهتمام الأفراد قي ربط العلاقات الاجتماعية في العمل ، والتي تساعد على تطور الإنتاج والإنتاجية كما أوضحها دوركايم في نظريته حول التقسيم الاجتماعي للعمل ... والخ .

ومنه ومن خلال ما تقدم نؤكد على وجود علاقة واضحة المعالم بين التغير الاجتماعي من حيث هو عملية آلية في المجتمع سواء في إطار الحراك الاجتماعي المعروف في المجتمعات ، أو من خلال التغير المقصود لاسيما البرامج التنموية والعمليات التي تحدث في المجتمع بفعل الأفراد ، وبين النسق القيمي والقيم بصفة عامة . فهذه الأخيرة تتأثر بعملية التغير الاجتماعي بشكل بارز رغم البطء الملاحظ في

عملية التأثير، كون القيم كما ذكرنا سابقا التغير فيها يكون صعبا ويستلزم وقتا طويلا .

المراجع:

1. أحمد ابوزيد، البناء الاجتماعي "مدخل لدراسة المجتمع"، الجزء الأول، القاهرة، الدار القومية، 1966، ص 245.
2. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص 415.
3. Johnson, H, sociology Asystematic introduction, the indian edition, Bombay, 1970, p03.
4. جودة بن جابر، علم النفس الاجتماعي، مكتبة دار الثقافة، عمان، ط1، 2004، ص 51.
5. سميرة أحمد السيد، علم الاجتماع التربية، الفصل السادس، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص 135.
6. حسن الساعاتي، نسق القيم في المجتمع والتغير الاجتماعي في القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الامن، أبحاث الندوة الاولى، مركز العربي الدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، 1988، ص 100.
7. كمال التابعي، مقدمة في علم الاجتماع الريفي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ط1،2007، ص 32-33.
8. parsons, talkot, sociology and personnalite, the free press, new york,USA, p01.

9. عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الصناعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1972، ص 213.

10. شيبانية سعد، علم الاجتماع العمل "الأسس، النظريات والتجارب"، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 48.

11. عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، دار العلم، بيروت، 1976، ص 381.

12. حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، القاهرة، مصر، دار المعارف، 1976، ص29.

13. محمد عبد المولى، ابن خلدون وعلوم المجتمع، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980، ط2، ص 70.

14. دلال محسن استيتية، التغير الاجتماعي، دار وائل، ط02، 2008، الأردن، ص 24.

15. كمال عبد الحميد الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001، ص 81.

16. نفس المرجع، ص 19.

17. محمد الطاهر بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري 1967-1999، الجزائر، دار بن مرابط، ط1، 2008.

18. عبد الحكيم احمد سلام الشرجي، اثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على انساق القيم في المجتمع اليمني، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه، 1996.